## أهداف الإطار العربي للتنمية المستدامة/الاستدامة

نص الإعلان العربي عن التنمية المستدامة، والذي أصدره الوزراء العرب المسئولين عن شئون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعين بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001 الموافق 8 شعبان 1422هـ على (الأمم المتحدة، 2002أ):

إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية:

- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.
- الحد من الفقر والبطالة.
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.
- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.
- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.
- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.
- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ثانيا: إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي:

- تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ 77 والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية.
- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.
- سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.
- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كحصاد المياه وإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد.
- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.
- إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم

في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء و مياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الآمان النووي في المنطقة العربية.

- تشجيع الاستثمار و استقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

- تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و تطوير أساليب الإنتاج و التسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات و الحرف المعارف التقليدية.

- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي.

- الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية، و تعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.

## أهداف الإطار المصري للتنمية المستدامة/الاستدامة

حتى يصبح تحقيق التنمية المستدامة/الاستدامة بمصر أمراً واقعاً، تم إعداد إطار قومي للتنمية المستدامة، ذا أبعاد ثلاث: اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق توافق وانسجام بين السياسات والخطط الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وبين العناصر البيئية المختلفة في مصر. والإطار المصري للتنمية المستدامة أداة لتحقيق الأهداف التالية (مشروع دعم وتقييم القدرات الوطنية، 2007، 10):

1- تحليل القضايا الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية بأسلوب كلي متكامل.
2- دمج أهداف السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية معاً.
3- دعم جهود الحكومة لتبني سياسات تنمية مستدامة، والإجماع عليها عبر مشاركة الأطراف المعنية.
4- المساعدة في تحديد بدائل وأهداف وأغراض التنمية.
5- تنسيق الأنشطة بين القطاعات (أفقياً) والمستويات الجغرافية المختلفة (عمودياً).
6- تيسير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بكفاءة على أساس الأولويات.
7- تحسين عملية المشاركة في فوائد التنمية على أساس العدالة الاجتماعية.
8- المساهمة في بناء القدرات في ميادين شتى.
9- تقديم العون في دعم التنسيق بين المانحين للمشاريع والمبادرات ذات الأولوية في الإستراتيجية.
10- تيسير استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية القومية لدعم التنمية المستدامة.

ويلاحظ تأكيد هذه الأهداف - ضمنياً - على الدور الذي يلعبه التعليم كأداة لتنمية الموارد البشرية، في دعم التنمية المستدامة.

## دور الأطفال في التنمية المستدامة

تأكيداً على الدور الفاعل للأطفال في التنمية المستدامة، فقد تضمن جدول أعمال القرن 21 في الفصل الخامس والعشرون: دور الأطفال والشباب في التنمية المستدامة، جزءاً خاصاً بالأطفال، نص على ما يلي(الأمم المتحدة، 2002 ب، 407-409):